

مسح سريع للعلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل بعد 25 عامًا من عملية برشلونة

ألفريد توفياس
الجامعة العبرية، إسرائيل.

أهمية الشراكة الأورو-متوسطية لإسرائيل: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

اعترضت إسرائيل
على أنه على
الرغم من المسافة
المتزايدة فيما
يتعلق بالتنمية
الاقتصادية،
استمرت الشراكة
الأوروبية المتوسطية
(EMP) في معاملة
إسرائيل مثل الدول
المتوسطية الأخرى
غير الأعضاء.

الانطلاق الحقيقي في العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي من وجهة نظر مؤسسية (وبالتالي ليس فقط اقتصاديًا بل سياسيًا أيضًا) يمكن تأريخه إلى بداية عملية أوسلو (1993) وإطلاق الشراكة الأورو-متوسطية، التي يبلغ عمرها الآن ربع قرن. كان هدف الأخير هو توفير إطار عام لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين سواحل البحر الأبيض المتوسط. في هذا السياق، عُرضت على إسرائيل اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي لفترة زمنية غير محدودة. وهي حتى اليوم الأساس القانوني الوحيد للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل منذ عام 2000، عندما تم التصديق عليها بالكامل من قبل البرلمان الأوروبي والدول الخمس عشرة الأعضاء وإسرائيل. على الرغم من صحة القول بأنه تم توقيع الاتفاقية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1995، لكن استغرق التصديق عليها خمس سنوات، لأسباب سياسية في الأساس. تم إنشاء بموجبها مجلس شراكة على المستوى الوزاري كان يجب أن يجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة. من الناحية العملية، لم يجتمع منذ عام 2012، بعد التجميد الفعلي للعلاقات السياسية منذ أكثر من عقد من الزمان. منذ البداية، اعترضت إسرائيل على حقيقة أن الشراكة كانت جزءًا مما يسمى بالشراكة الأورو-متوسطية التي استمرت في معاملة إسرائيل مثل الدول المتوسطية الأخرى غير الأعضاء، حتى عندما تكون المسافة بين إسرائيل وبقية المجموعة من حيث التنمية الاقتصادية قد اتسعت خلال السبعينيات حتى التسعينيات.

العلاقات الثنائية بعد عام 2004: سياسة الجوار الأوروبية والاتفاقيات القطاعية

لم تتخذ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل اتجاهًا جديدًا حتى تم توسعة الاتحاد الأوروبي بانضمام 10 دول جديدة في عام 2004. لم تكن الشراكة الأورو-متوسطية وإنما توسيع الاتحاد الأوروبي وبدء المفاوضات مع تركيا وكرواتيا بهدف منحهما العضوية التي قادت المفوضية الأوروبية إلى مراجعة علاقاتها بشكل عاجل مع الدول القربية من الاتحاد الأوروبي الجديد المكون من 27 عضواً من خلال إطلاق سياسة الجوار الأوروبية. كانت هذه السياسة أكثر جاذبية لإسرائيل من حيث أنها ثنائية ومتبانية، وبالتالي أخذت خصوصيات إسرائيل في الاعتبار. كان هذا مبررًا تمامًا في تصور إسرائيل. اتسعت الفجوة الاقتصادية مع الشركاء الجنوبيين الآخرين في سياسة الجوار الأوروبية منذ التسعينيات. كما أن عدم التناسق الاقتصادي بين إسرائيل وجميع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى (باستثناء تركيا) أخذ بالتزايد منذ كانون الأول (ديسمبر) 2004 عندما تم إبرام خطة عمل مصممة خصيصًا بين إسرائيل والمفوضية الأوروبية بحكم الواقع في سياق سياسة الجوار الأوروبية. في نهاية ثلاث سنوات، تم تقييمها من أجل أن يقرر الطرفان ما إذا كان هناك أي سبب لتغيير نمط العلاقات بينهما من خلال التوقيع على اتفاقية جديدة أو من خلال تعديل اتفاقية عام 1995. حددت خطة العمل أربع أولويات: تعزيز الحوار السياسي؛ وزيادة التكامل الاقتصادي؛ وتطوير التعاون في مجالات العدالة والشرطة (التعاون القانوني ومكافحة الجريمة المنظمة) ومحور كامل من المجالات (البيئة والطاقة والنقل والعلوم والتكنولوجيا)؛ وزيادة الاتصالات "بين الناس" (على سبيل المثال، المشاركة في البرامج التعليمية على غرار برنامج إراسموس). أكثر ما أعجبت به إسرائيل هو أنه كان نهجًا يفضل "الجزرة" على "العصا": سيطبق الاتحاد الأوروبي ما يسمى بالمشروطية الإيجابية التي تقدر القيم المشتركة بدلًا من المشروطية السلبية المستخدمة في سياق اتفاقية الشراكة لعام 1995 (التي فكرت في تعليقها المحتمل من قبل أحد الأطراف إذا لم يحترم الطرف الآخر حقوق الإنسان). ومع ذلك، ونتيجة لعملية الرصاص المصبوب في غزة، قرر الاتحاد الأوروبي تجميد العلاقات السياسية (2009-2010).

سياسة الجوار الأوروبية كانت أكثر جاذبية لإسرائيل من حيث أنها ثنائية ومتبانية، وبالتالي أخذت خصوصيات إسرائيل في الاعتبار.

ومع ذلك بحلول ذلك الوقت، كانت هناك اتفاقيتان قطاعيتان منفصلتان مهمتان قيد الإعداد: واحدة بشأن التجارة الزراعية الحرة بين الطرفين (2009) واتفاقية السماء المفتوحة لتحرير حركة النقل الجوي المدني بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (دخلت حيز التنفيذ في 2013 وصدّق عليها أخيرًا من قبل جميع الأطراف في عام 2020). وبحسب مصادر إسرائيلية رسمية، فإن كلا الاتفاقيتين تعملان بشكل جيد. فيما يتعلق بالزراعة، هناك أحيانًا نقاشات حول التزام إسرائيل بمعايير الاتحاد الأوروبي، وهو أمر طبيعي. فيما يتعلق بالنقل الجوي المدني، فإن إسرائيل راضية للغاية. وهي تتفاوض الآن مع الاتحاد الأوروبي فيما يسمى "ترتيبات أمنية بوقفة واحدة" للوصول إلى اعتراف أوروبا الكامل بالترتيبات الأمنية لمطار بن غوريون. بشكل عام، أصبحت Ryanair و Wizz Air و Easyjet، وجميعها شركات طيران أوروبية منخفضة التكلفة، أسماء مألوفة في صناعة السياحة الإسرائيلية، والتي أصبحت داعمًا قويًا لاتفاقية السماء المفتوحة (Open Sky)؛ ناهيك عن المستهلك الإسرائيلي لخدمات السياحة في الخارج، الذي يجني فوائد ضخمة للسفر إلى أوروبا بتكلفة منخفضة. تدرك أي حكومة إسرائيلية الآن أنه سيكون من الصعب للغاية التراجع وإغلاق البلاد لأسباب سياسية أمام رياح السفر إلى الخارج الرخيص.

الاتفاقيات القطاعية بشأن التجارة الحرة الزراعية وتحرير النقل الجوي المدني هي قيد الإعداد بنظرة إيجابية.

هناك مساهمة خاصة لمرحلة سياسة الجوار الأوروبية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في مجال التعليم، وتحديدًا النسخ المختلفة لبرنامج إراسموس.

لم تؤد المساهمة الصغيرة المتأخرة للشراكة الأورو-متوسطية، وهي الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية لعموم أوروبا والبحر المتوسط (اتفاقية PEM) في شباط/فبراير 2013، إلى مزيد من التعاون الإقليمي في الأنشطة الصناعية بين إسرائيل وجيرانها العرب، والذي كان واحداً من نواياها الأصلية. ومع ذلك، فإن إسرائيل مهتمة بها لمجرد أنها تساعد في تعزيز التجارة مع أعضاء آخرين من خارج الاتحاد الأوروبي في الاتفاقية، مثل تركيا وفي المستقبل القريب المملكة المتحدة وأوكرانيا (اتفاقية التجارة الحرة التي أبرمتها الأخيرة مع إسرائيل والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2021). إنها مفارقة.

لم تكن جميع المبادرات المرتبطة بالشراكة الأورو-متوسطية - سياسة الجوار الأوروبية فاشلة. هناك مساهمة خاصة لمرحلة سياسة الجوار الأوروبية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في مجال التعليم، وخاصة التنقل وتبادل طلاب الجامعات والأكاديميين، وتحديدًا النسخ المختلفة لبرنامج إراسموس. مؤل الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2020 إقامة أكثر من 7,000 طالب إسرائيلي في الجامعات الأوروبية. في عام 2018، كان عدد الطلاب الإسرائيليين الذين يدرسون في أوروبا أكبر من عدد الطلاب في الولايات المتحدة.

إسرائيل هي بالطبع عضو مؤسس في الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، الذي تم إنشاؤه في عام 2008 ومتابعة فريدة من نوعها للشراكة الأورو-متوسطية (وليس لسياسة الجوار الأوروبية) والتي تم افتتاحها فعليًا للأعمال فقط في عام 2011 بمساهمة إسرائيلية نشطة. ومع ذلك، لعدة سنوات حتى الآن، لم يكن لديها أكثر من جاذبية رمزية، مما يعكس الرغبة في الحفاظ على وجود منخفض في الأحداث رفيعة المستوى. على سبيل المثال، شارك الوزير عمير بيريتس، وزير الاقتصاد، كممثل لإسرائيل في المؤتمر الوزاري التجاري الحادي عشر للاتحاد من أجل المتوسط في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، والذي تم تنظيمه في شكل مؤتمر عبر الفيديو.

العمل تحت الرادار أو قصة العلاقات اليومية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في العقد الماضي

لا يزال الإدماج العملي لإسرائيل في مجال البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبي يمثل محورًا مركزيًا لإسرائيل.

هناك إجماع في القدس على أن اتفاقية الشراكة لعام 1995 قديمة الطراز، كما يتضح من حقيقة أنها لا تتناول التجارة في الخدمات أو الاستثمار. ولكن نظرًا للتردد المستمر في البرلمان الأوروبي في تطوير العلاقات الرسمية مع إسرائيل لأسباب سياسية، فإن منظور إلغاء تجميد خطة العمل المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبية غير واقعي. تواصلت العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي منذ عام 2012 بطريقة مجزأة.

هذا هو المكان المناسب للتعامل مع ما لا يزال يمثل محورًا مركزيًا لإسرائيل في العلاقات الثنائية منذ 25 عامًا من عملية برشلونة، أي الإدماج العملي لإسرائيل في مجال البحث والتطوير في الاتحاد الأوروبي (رسميًا ليس جزءًا من الشراكة الأورو-متوسطية). في البداية، تجسد ذلك في المشاركة النشطة لستة من أصل سبعة برامج لإطار عمل البحث والتطوير تلاها Horizon 2020 اعتبارًا من 2017)، في الوقت الحاضر هو على وشك الانتهاء. ستبدأ المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لإدراجه في برنامج "Horizon Europe"، البرنامج الأحدث، الذي سيبدأ في أواخر عام 2021 فقط، حيث حدثت تأخيرات في بروكسل غير مرتبطة بإسرائيل في رسم اللوائح الجديدة للبرنامج، ويرجع ذلك أساسًا إلى جائحة كورونا. في هذه الجولة، سيعتمد التمويل على مبدأ "الدفع الفوري" "Pay As You Go"، مما يعني أن الدول المشاركة لا يمكنها كسب المال من البرنامج. على الرغم من ذلك، تواصل إسرائيل دعم المشاركة بحماس بسبب التأخر الذي تم إنشاؤه بين الأوساط الأكاديمية والصناعية الأوروبية والإسرائيلية.

بلا شك، ساعدت كل من الأنشطة التعليمية والبحثية في الاتحاد الأوروبي والتمويل الاتحاد الأوروبي في تطوير بين المجتمع المدني الإسرائيلي دائرة مؤيدة بقوة لأوروبا تتكون من جامعات ومراكز أبحاث إسرائيلية، وصناعيين مشاركين في أنشطة البحث والتطوير، وأكاديميين وطلاب جامعيين.

تطور آخر لا يخضع للجدل في العلاقات الثنائية هو نشاط بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، وهو راضٍ جدًا عن إسرائيل فيما يتعلق بتمويل الابتكار للأنشطة عبر بنك لثومي المرتبط بالمعدات الطبية ومحطات تحلية المياه. في الآونة الأخيرة، تم تخصيص 50 مليون يورو للتعامل مع المشاريع المرتبطة بجائحة كورونا. ترتبط بعض أنشطة بنك الاستثمار الأوروبي ارتباطًا مباشرًا بـ Horizon 2020.

تحت الرادار أيضًا، تسير أنشطة التوأمة وأداة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات (المقدمة بموجب سياسة الجوار الأوروبية) بسلاسة، حيث يتم تخصيص 2 مليون يورو سنويًا. إنه يؤدي إلى "أوربة" منفصلة لأنظمة إسرائيل في مجالات التعليم والاتصالات والبيئة والرفاهية في المستقبل القريب (وهو أمر مأمول في إسرائيل). ليس من قبيل الصدفة أن جميع المجالات غير مرتبطة بالأمن والدفاع حيث يسود نفوذ الولايات المتحدة. يجلب برنامج التوأمة خبراء من الاتحاد الأوروبي لمدة 18 إلى 24 شهرًا للتنسيق مع القطاع العام الإسرائيلي، بينما تسمح أداة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات بعقد اجتماعات ثنائية بين المسؤولين الأوروبيين والإسرائيليين من حين لآخر، في الوقت الحاضر عبر Zoom.

فيما يتعلق بالطاقة، يمول الاتحاد الأوروبي دراسات الجدوى، التي لم تكتمل بعد، لبناء ما يسمى بخط أنابيب شرق المتوسط لنقل الغاز من إسرائيل إلى إيطاليا بحلول عام 2027. المشروع متوقف حاليًا بسبب الخلافات الداخلية في إيطاليا حول الضرورة المطلقة لخط الأنابيب هذا في ضوء خطة الانتقال الخضراء في الاتحاد الأوروبي. لكن على أي حال، تبدو مفاوضات الاتحاد الأوروبي حريصة على تحديث حوارها مع وزارة الطاقة الإسرائيلية.

لكن يبدو أن الحكومة الإسرائيلية الحالية تركز أكثر بكثير على سلسلة من التطورات التي، باعتراف الجميع، ليس لها آثار اقتصادية كبيرة على إسرائيل أو تعرقل علاقاتها مع الدول الأعضاء في شرق البحر المتوسط مثل اليونان وإيطاليا وقبرص. لكن دبلوماسياً، تعتبر هذه التطورات أكثر من مجرد إزعاج. في العلاقات اليومية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، حدثت عملية توضيح للسلطة التشريعية فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة في العقد الأخير مما أثار استياء الحكومة الإسرائيلية والعديد من الإسرائيليين. هذه حقيقة قبلتها السلطات الإسرائيلية، ومن الواضح أنها غير مستعدة لتحدي الجانب الأوروبي علانية. على سبيل المثال، في 2016-2017 تحت إشراف السيدة ميري ريغيف في وزارة الثقافة، تقرر محليًا تجميد خطة لدمج إسرائيل في برنامج الاتحاد الأوروبي المسمى "أوروبا الإبداعية Creative Europe" حيث أصر الاتحاد الأوروبي على تضمين اللائحة بنداً يستثنى تطبيقه على الأرض الفلسطينية المحتلة، على غرار سابقه Horizon 2020.

التعاون في مجالات التعليم والاتصالات والبيئة والرفاهية في المستقبل القريب يؤدي إلى "أوربة" منفصلة لأنظمة إسرائيل.

في العلاقات اليومية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، حدثت عملية توضيح للتشريعات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة معظمها في العقد الأخير مما أثار استياء الحكومة الإسرائيلية والعديد من الإسرائيليين.

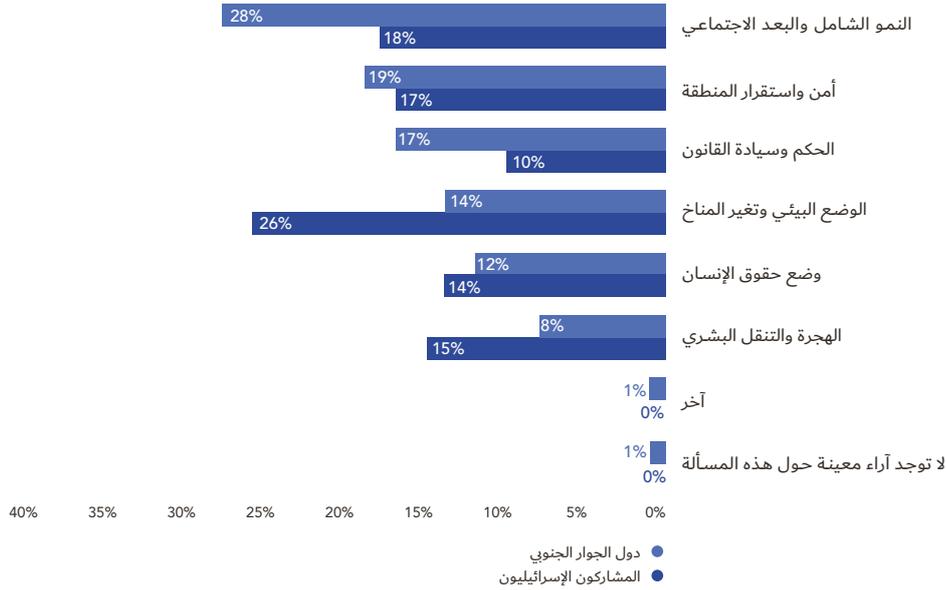
أجندة البحر الأبيض المتوسط الجديدة: ما الفائدة منها لإسرائيل؟

الشراكة الأورو-متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية و"أجندة البحر الأبيض المتوسط الجديدة" لم تجذب الكثير من وقت وحماس المسؤولين الإسرائيليين.

إن الشراكة الأورو-متوسطية (المعروفة أيضًا بمصطلح "عملية برشلونة") والأطر التي تلتها حتى "أجندة البحر الأبيض المتوسط الجديدة" لم تجذب الكثير من وقت وحماس المسؤولين الإسرائيليين، كما هو موضح أعلاه. هل ستغير "أجندة البحر الأبيض المتوسط الجديدة" المستندة إلى قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) 2020 هذا النمط؟ يُظهر الاطلاع على الوثائق المنشورة في 9 (شباط) فبراير 2021 التي تصف أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي الجديدة للاتحاد الأوروبي (NDICI) أن هناك بنودًا هامشية فقط تهم إسرائيل، مثل نية الاتحاد الأوروبي في تمويل جزئي لبناء خط أنابيب غاز من إسرائيل إلى غزة أو رفع مستوى جسر الملك الحسين الأردني وربط الضفة الغربية بالأردن وتسهيل الربط بين ضفتي نهر الأردن. هذان "مشروعان رائدان" مذكوران في الأجندة. يذكر الاتحاد الأوروبي أيضًا رغبتة في تعزيز التعاون الموسع بالفعل مع إسرائيل في مجالات البحث الرقمي والابتكار، باعتباره "مشروعًا رائدًا"، دون تحديد ما هو أبعد من ذلك. ومع ذلك، هناك بعض المراقبين الإسرائيليين الذين يرون في الأجندة الجديدة بعض الفرص الجديدة لإشراك الاتحاد الأوروبي في المساعدة على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المتوسطية الشريكة. ويستند هذا التفاؤل المعتدل إلى حقيقة أن البيئة الجيوسياسية قد تغيرت للأفضل من وجهة نظر إسرائيل، مثل إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع المغرب والعديد من دول الخليج. هناك حاجة منظورة لمواصلة الحوار مع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى، لأن هذا لن يحرص عليه الاتحاد الأوروبي فحسب بل ستحرص عليه أيضًا على الأرجح إدارة بايدن الأمريكية الجديدة. يوجد جانب آخر في الأجندة الجديدة سوف يجذب اهتمام القطاعين العام والخاص في إسرائيل، وبالتحديد إصرارها على إشراك الشركاء المتوسطيين في الانتقال الأخضر للاتحاد الأوروبي والتعامل مع تغير المناخ. تتابع إسرائيل عن كثب بالفعل تطوير المعايير الخضراء في الاتحاد الأوروبي. وحقيقة أن الولايات المتحدة قد أعادت الانضمام الآن إلى اتفاقية باريس تُلزم إسرائيل بكل ما يتعلق بتغير المناخ في البحر المتوسط على محمل الجد. يكفي أن نتذكر هنا أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هما إلى حد بعيد أهم أسواق لصادرات إسرائيل من السلع والخدمات.

وهذا ما يؤكد التحليل الكمي للإجابات التي قدمها الخبراء الإسرائيليون على استطلاع يورومسكو يوروميد، مقارنة بتلك التي قدمتها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى. على سبيل المثال، يعتبر تغير المناخ التحدي الأكبر، بينما يأتي النمو الشامل في المرتبة الثانية فقط، ولكن العكس يحدث في بقية دول البحر الأبيض المتوسط.

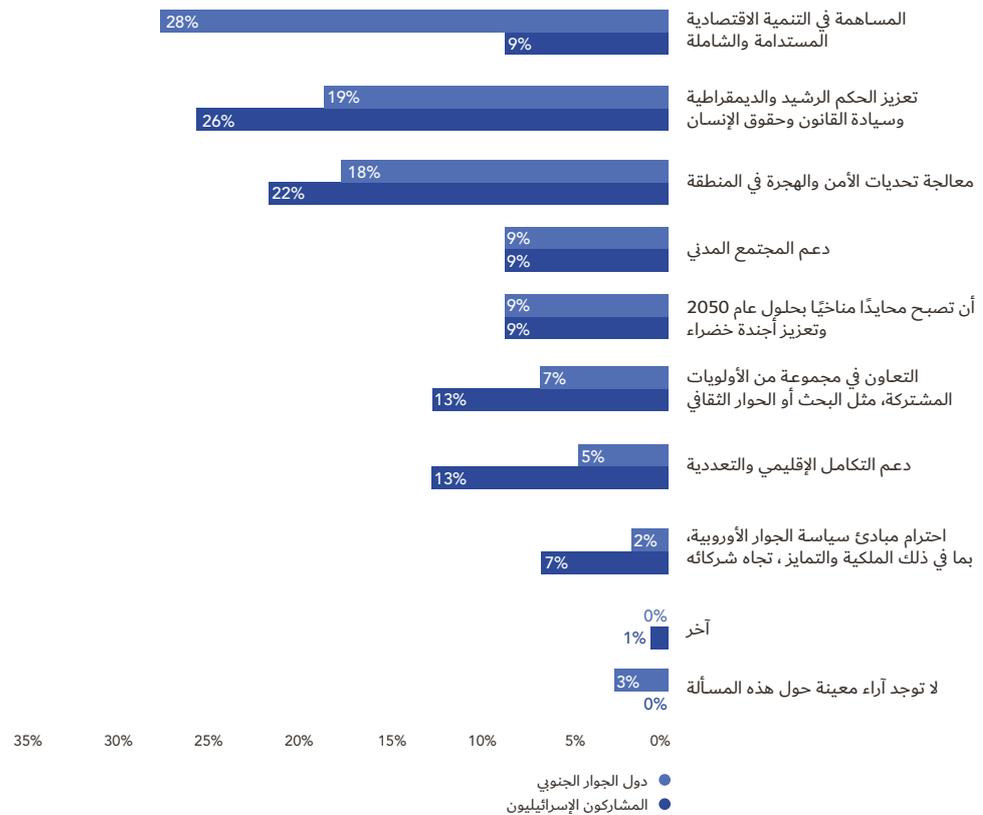
الرسم البياني 1: س 1 أي من التحديات التالية يلزمها بذل جهود أكبر؟
(مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميديا

وهذا ليس مفاجئاً بالنظر إلى سجل النمو المذهل والدائم لإسرائيل منذ عام 2003 (أكثر من 3% سنوياً). ولكن، لا يعتبر تغير المناخ فرصة للتعاون في الإقليم، ربما لأن الإسرائيليين يبدون أكثر تركيزاً على التعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الأمور المتعلقة بالانتقال الأخضر، كما أوضحنا. ليس من المستغرب أن القيمة المضافة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول العربية المتوسطة هي دعم من الاتحاد الأوروبي لتنميتها الاقتصادية، بينما يعتبر الاتحاد الأوروبي إسرائيل دولة متقدمة بالفعل. ومن ثم، يذكر الخبراء الإسرائيليون مساهمات الاتحاد الأوروبي الأخرى الممكنة مثل تعزيز الأمن وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

الرسم البياني 2: س 5 ما هي القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي مقارنة باللاعبين العالميين الآخرين الذين ينشطون بشكل متزايد في المنطقة؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

مقارنةً بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى، يشعر الخبراء الإسرائيليون بقلق أكبر من البقية بسبب المنظور الضئيل لحل النزاعات المستمرة في شرق المتوسط (مثل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والحرب الأهلية في سوريا، والصراع القبرصي، والاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية). من الواضح أن إجابات الخبراء الإسرائيليين المتعلقة بتحقيق اقتصادات مرنة ومستدامة تتعلق بشركاء متوسطيين آخرين، وليس بإسرائيل نفسها، للأسباب المذكورة سابقاً. أخيراً، عندما سئل المشاركون الإسرائيليون عن دعم الانتقال الأخضر، كانوا أكثر حرصاً من المتوسط على تفضيل المشروطة لتعزيز الإصلاحات الخضراء وإشراك القطاع الخاص في هذا المسعى. شدد المشاركون الإسرائيليون على تثقيف الأجيال القادمة بشأن تغير المناخ بشكل خاص.

مقارنةً بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى، عند سؤال الخبراء الإسرائيليين عن القيود المستقبلية على التعاون، يشعر الخبراء الإسرائيليون بقلق أكبر من البقية بسبب المنظور الضئيل لحل النزاعات المستمرة في شرق المتوسط (مثل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والحرب الأهلية في سوريا، والصراع القبرصي، والاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية). من الواضح أن إجابات الخبراء الإسرائيليين المتعلقة بتحقيق اقتصادات مرنة ومستدامة تتعلق بشركاء متوسطيين آخرين، وليس بإسرائيل نفسها، للأسباب المذكورة سابقاً. أخيراً، عندما سئل المشاركون الإسرائيليون عن دعم الانتقال الأخضر، كانوا أكثر حرصاً من المتوسط على تفضيل المشروطة لتعزيز الإصلاحات الخضراء وإشراك القطاع الخاص في هذا المسعى. شدد المشاركون الإسرائيليون على تثقيف الأجيال القادمة بشأن تغير المناخ بشكل خاص.

يشير تحليل نوعي للاقتراحات الفردية التي قدمها الأخير إلى أن بعضها قد تم بالفعل مع وضع مستقبل العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في الاعتبار بدلاً من العلاقات البينية المتوسطة. فيما يتعلق بهذا الأخير، تم ذكر الحاجة لمزيد من الحوار من القاعدة إلى القمة والمشاريع الملموسة التي تجمع الشباب من كلا جانبي الصراع في المنطقة. هناك إجماع واسع النطاق على أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساعد في هذه المهمة الآن بعد أن فتحت ما يسمى اتفاقات إبراهيم وجهات نظر تطبيع مع عدة دول عربية (مثل المغرب). تشمل اقتراحات أخرى دعم الاتحاد الأوروبي (السياسي والمالي) لمنتدى غاز شرق

المتوسط وأن يصبح مراقبًا. ينبغي على الاتحاد الأوروبي، كما اقترح بشدة الخبراء الإسرائيليون، متابعة البرامج التي تعتبر ناجحة، مثل إراسموس + و Horizon 2020 وأتفاقية السماء المفتوحة بالإضافة إلى دعم المنظمات غير الحكومية المؤيدة للسلام والديمقراطية. تشمل الأهداف الأكثر طموحًا على المدى الطويل التشارك في الأجندة بشأن تغير المناخ؛ وتعزيز التبادل الثقافي عبر الحدود مع جميع شركاء سياسة الجوار الأوروبية؛ واستكشاف إمكانية انتساب إسرائيل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ينبغي على الاتحاد الأوروبي قبل كل شيء تعزيز الاستقرار السياسي في شرق البحر الأبيض المتوسط. أحد الجوانب المعينة لهذا المسعى كما يراه المراقبون الإسرائيليون هو الحصول على مساعدة الاتحاد الأوروبي لضمان الأمن والسلامة الشخصية، بما في ذلك تحييد الوباء الحالي من خلال التطعيم الشامل ودعم الجهود المشتركة في القدرات الإلكترونية. يُترك للاتحاد الأوروبي دور خاص باعتباره لاعبًا رئيسيًا في تعزيز الوعي بقضايا الخصوصية، وفي الوقت نفسه محاربة الجرائم الإلكترونية وتعزيز برامج مكافحة التطرف. من الواضح أن العديد من الخبراء الإسرائيليين الذين تمت استشارتهم في الاستطلاع يتوقعون أيضًا الكثير من الاتحاد الأوروبي في مجال تعليم الشباب.

المراجع

COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION (2018), 15213/18, December 5

DEL SARTO, R. (2014). Israel and the European Union: Between Rhetoric and Reality. In Colin Shindler (ed.) *Israel and the Great Powers: Diplomatic Alliances and International Relations beyond the Middle East*. London: I.B. Tauris, 155-86.

DEL SARTO, R. (2019). Stuck in the Logic of Oslo: Europe and the Israeli-Palestinian Conflict. *Middle East Journal*, 73(3), 376-96.

GIAUFRET, E. (2017). Europe as a Formidable Power in the Middle East. In FEPS et al. (2017), *Global Challenges and Their Impact On The Middle East*, Tel Aviv, FEPS, 38-40.

GIANNAKOPOULOS, A. (2016). The Eastern Mediterranean and its Relationship to the EU in Light of Recent Energy Developments, in Giannakopoulos, A. *Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?*, Tel Aviv University, The Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Research Paper 8, 11-22.

GOREN, N., RONEN, E. AND BAYBURT, E. (2019). Israel, the EU and the Mediterranean: Understanding the Perceptions of Israeli Elite Actors. In Gorgulu, A. and Kahyaoglu, G. (eds), *The Remaking of the Euro-Mediterranean Vision*, Bern: Peter Lang, 171-207

HARPAZ, G. AND A. SHAMIS (2010). Normative Power Europe and the State of Israel, *Journal of Common Market Studies* 48(3), 579-616.

HOLLIS, R. (2013). Europe. In Peters, J. And Newman, D. (eds.), *The Routledge Handbook on the Israeli-Palestinian Conflict*, Routledge, 336-45.

IEPN (2018). Challenges in the Changing Middle East, the Iran Deal Revisited: Israel and European Perspectives, FES, Israel Office; www.iepn.org

IEPN (2019). Major Earthquakes? Tectonic Shifts in the EU and Israel after the elections: Implications for Europe and the Middle East-Israeli and European Perspectives, FES, Israel Office; www.iepn.org

MUNIN, N. (2019). Europeanization of Israel, Is It Desirable? [Unpublished paper].

REICH, A. (2015). The European Neighborhood Policy and Israel: Achievements and Disappointments, *Journal of World Trade*, 49(4), 619-42.

REICH A. (2016). The EU, the UK and Israel: What to Brexpect, *Israel Journal of Foreign Affairs*, 10(2), 203-12.

THE JERUSALEM POST, <https://www.jpost.com/International/The-battle-for-Europe-585668>

TOVIAS, A. (2013). Relations between Israel and the European Union. In A. Dieckhoff (ed.), *Routledge Handbook of Modern Israel*, Routledge, 240-45.

TOVIAS, A. (2017). Open Sky Agreements between the EU and Mediterranean Countries: A New Form of Deep Integration Bypassing the European Neighborhood Policy. [Unpublished paper].

VANGUARDIA DOSSIER (2020), *El Nuevo Israel*, 75, January - March

المقابلات التي أجريت

MRS. LENA ZEIGER, Director, Foreign Trade Administration, Ministry of Economy and Industry

MR. ILAN FLUSS, Deputy Head, Economic Division, Ministry of Foreign Affairs

MR. DAN CATARIVAS, President of the EU-Israel Chamber of Commerce and Director General – Foreign Trade and International Relations at the Manufacturers' Association of Israel.